لجنة المحاكمين عسكريًا: الإفراج عن مئات الثوّار المحكوم عليهم قبل العيد

الأربعاء 1 أغسطس 2012 12:08 م

قال المستشار محمود فوزي، المتحدث باسم اللجنة الرئاسية لفحص حالات المدانين بأحكام عسكرية، إن اللجنة خاطبت النيابة العامة لإيفادها بعدد وملفات المحكوم عليهم من «الثوّار» أمام القضاء المدني خلال فترة اندلاع الثورة وحتى تشكيل اللجنة، والمتهمين في قضايا كبرى مثل «أحداث ماسبيرو» و«محمد محمود» و«مجلس الوزراء» و«العباسية» و«البالون» وغيرها من الأحداث الكبرى.

وأشار مقرر لجنة «لجنة حماية الحرية الشخصية» في تصريحات لـ«المصري اليوم» إلى أن اللجنة تنتظر رد النيابة العامة بعدد المحكوم عليهم وملفاتهم وتفاصيل كل واقعة وكذا الاتهامات الموجهة اليهم، حتى تبحثها، وترى من ينطبق عليه شروط الافراج منهم ليدخل في القائمة الثانية المزمع الإفراج عنها قبل عيد الفطر المبارك.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعًا، الأربعاء، لمناقشة الشكاوى التي وردت إليها من أهالي المعتقلين والبالغ عددها **1080** شكوى، بالإضافة لبحث ملف المدنيين المحكوم عليهم من القضاء العسكري خلال فترة الثورة.

وشدد فوزي على أن اللجنة لن توصي إطلاقًا بالإفراج عن المجرمين معتادي الإجرام لما لهم من خطورة على المجتمع في هذا التوقيت، مؤكدًا أنه ليس كل من خضع للمحاكمات العسكرية بعد الثورة يطلق عليه ثائر.

وأضاف فوزي إن عدد المدنيين المحكوم عليهم من القضاء العسكري خلال فترة الثورة يصل إلى **11874** معتقلاً، تم حفظ التحقيقات مع **9717** معتقلا. وتبقى **2165** هم اختصاص عمل لجنة الإفراج عن المعتقلين حيث تم الإفراج مؤخرًا عن **572** معتقلاً بموجب قرار الرئيس وتبقى **1593** معتقلا هم مجال عمل اللجنة الآن، مؤكدًا أن النسبة الأكبر من هؤلاء وفقًا للملفات الخاصة بهم من معتادي الإجرام والإفراج عنهم قد يسبب خطورة بالغة على المجتمع.

وتوقع مقرر لجنة المعتقلين أن يكون عدد المفرج عنهم من المعتقلين في الدفعة الثانية قليل مقارنة بالدفعة الأولى، رافضًا الإفصاح عن عددهم الحقيقي لكنه توقع أن يكون عددهم بضع مئات من العدد الإجمالي الذي يصل إلى **1593** معتقلاً، مشيرًا إلى أن الإفراج عن هؤلاء سيكون قبل عيد الفطر المبارك.